• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العدد ٣٣ - يونيو/حزيران ١٩٩٠

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير :

على مائدة التحرير ، تجمعت خلال الأسابيع الأخيرة أربعة رسائل مختلفة ، اثنتان منها من عواصم عربية ، والأخريان من عواصم أوروبية . إحداها من مسئول حكومي ، وباقيها من أعضاء المنظمة . وجميعها تتناول موضوعاً واحداً وهو نقد موقف المنظمة من معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ؛ بيد أن هذا النقد الذي جاء حاداً في مجمله ، جاء متناقضا كذلك .

وإذا ما نقّينا الخطاب السياسي الذي تتضمنه هذه الرسائل من المبالغات اللفظية ، يبقى أن رسالتين من الأربعة تحملان على المنظمة « اعتدالها » في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وتضعان تحت نظرها ملفاً حافلاً من الانتهاكات يمر بحلبجة و لا ينتهي عند أحكام الإعدام بدون محاكمة لمئات الأشخاص . وتدعوان المنظمة إلى تعزيز نشاطاتها في كشف هذه الانتهاكات ، أما الرسالتان الأخريان فتحملان على المنظمة « انسياقها وراء الدعاية الغربية و الصهيونية » في حملتها ضد العراق و تضعان – بدورهما – أمام المنظمة سجلاً حافلاً يبدأ بالدور القومي للعراق ؛ و لا ينتهي عند استخدام إيران للأسلحة الكيماوية و المقارنة بانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وتدعوان إلى مراجعة المنظمة لموقفها من معالجة الموضوعات التي تتصل بالعراق .

وإذا كانت هذه الرسائل هي جزء من حوار نعايشه ، ونرحب به ، فربما تجيب بذاتها على السؤال الصعب ، و الذي لا نمل ترديده . فالمنظمة ليست ضد الحكومات العربية إلا بمقدار ما ترتكب من انتهاكات ، و ليست مع المعارضة العربية إلا بمقدار ما تتعرض له من انتهاكات . هي مع حقوق الإنسان فحسب ، أما فكرة الانسياق وراء الدعايات « الغربية و الصهيونية » فقد فات أوانها بعد سبع سنوات من الممارسة المعلنة . وأما دور العراق القومي فسيكون أفضل لو قام على قاعدة من حقوق الإنسان .

في هذا العدد :

□ المرأة العربية و الاختيار الثالث ص ٢ ، التعددية السياسية في الامتحان ص ٣ ، شهادة أمريكية عن الانتهاكات الاسرائيلية ص ٤ ، المغرب يستجيب لأول مرة للحوار مع المنظمة ص ٥ ، تقرير الأمم المتحدة عن الإعدام التعسفي ص ٦ ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ص ٧ ، حوار ساخن مع مسئول سوفيتي ص ١١ ، من أخبار المنظمات العربية ص ١٢ □

اليمن : الوحدة .. وحقوق الانسان

شأن كلّ فئات الامة العربية ، استقبلت المنظمة العربية لحقوق الانسان نبأ اعلان الوحدة اليمنية بالابتهاج ليس فقط من منطق حدبها علي مطلب شعبي عزيز في الوطن العربي ، بل — وفي المقام الاول — من منطق نظرتها للوحدة كقاعدة لحقوق الانسان . فالوحدة في ذاتها ، كمشروع للتقدم ، وحشد الطاقات ، والتواصل السياسي والاجتماعي ، وتعزيز القدرات الوطنية ، هي بالضرورة مساحة محتملة لتعزيز حقوق الانسان ، ونقيض اكيد للتمزق والتخلف والتبعية .

ومنذ اللحظة التي خطا فيها المشروع الوحدوي اليمني خطوات جادة نحو التطبيق في العامين الاخيرين وبخاصة منذ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩ تهيأت فرص جديدة لنمو حقوق الانسان انعكست في تعزيز عدد من الحقوق الاساسية للمواطنين منها الحق في التنقل ، الذي اصبح متاحا للمواطنين دون قيود بين شطري البلاد ، بل وبطاقات الهوية منذ ايار / مايو ١٩٨٨ ، ومنها السماح بتأسيس جمعيات ونقابات كنقابتي المحامين في الشطرين عام ١٩٨٨ ، واتجاه الحكومة للسماح بتأسيس منظمة لحقوق الانسان . ومنها ارهاصات التعددية السياسية وحق المشاركة في ادارة الشئون العامة ، وتعزيز حريات التعبير .

لكن الوحدة — شأن كل المشروعات العظيمة الكبري — تنطوي ، الى جانب الفرص علي مخاطر عظيمة ايضا فيما يتعلق بحقوق الانسان . وتقع المخاطر الرئيسية هنا من واقع تباين مستويات التطور الاجتماعي بين شطري البلاد ، واعادة ترتيب سلم الاسبقيات في زحام التسابق لاستكمال البناء الجديد . وهى امور لها مظاهرها في واقع التجربة الجديدة مما سيرد الاشارة اليه في هذا التقرير .

ربما تكون التعددية السياسية التى تعتمدها المنظمة — كأحد احجار الزاوية في قضية حقوق الانسان — هى المصدر الاساسى لهذا القلق المشروع .

وقد كان من المقرر ان تبت لجنة التنظيم السياسي في هذا الموضوع في ٢٠ شباط / فبراير ، ولكنها تأخرت حتى الاسبوع الاول من آيار / مايو ، كان الخلاف حول هذا الموضوع من اهم القضايا التي اثارت جدلا وبينما كانت قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى تلح على ضرورة قيام التعددية الحزبية عند قيام الوحدة تنفيذا لدستور الوحدة تمسك قادة الشمال بتأجيل تنفيذ التعددية الي مابعد قيام الوحدة . وقد لجأت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الى فرض الامر الواقع في « الشطر الجنوبي » وأعد مجلس الوزراء مشروعا بقانون للاحزاب يسمح بقيام الاحزاب السياسية بشرط ان تلتزم في برامجها بمباديء ثورتى سبتمبر في الشمال ، و اكتوبر في الجنوب . كما بادرت عدة احزاب سياسية فى الشمال والجنوب الى الاعلان عن وجودها وممارسة هذا الوجود بالفعل باشكال واساليب عديدة . ووقعت سبعة منها ، مذكرة الى اجتماع قيادة الشطرين في ١٩ ابريل / نيسان تضمنت ٧ مطالب في مقدمتها « الاعلان الفورى عن الحريات الديموقراطية بما فى ذلك التعددية الحزبية واصدار قانون بذلك » غير ان اعمال اللجنة السياسية انتهت فى النهاية الى الاتفاق على تأجيل التعددية الى مابعد الوحدة ، والى توقيع اتفاق للعمل المشترك بين الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبي العام

أما برلمان الوحدة ، الذى تألف من ٣٠١ نائبا هم اعضاء مجلس«الشورى» فى الشمال ، «الشعب» فى الجنوب ، بالاضافة الى ٣١ نائبا جرى تعيينهم لتمثيل القوى السياسية المشكلة

(البقية ص ١٠)

المـــرأة العربيـــة .. والاختيـــار الثالـــث

تحت عنوان « التحديات الاقتصادية والاجتماعية فى التسعينات ومساهمة المرأة العربية فى التنمية » عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مؤتمرا إقليميا فى القاهرة خلال الفترة من ٢٠ ــ ٢٣ مايو / آيار الماضى ، وذلك بالاشتراك مع جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة ، شارك فيه عدد كبير من الخبراء وممثلى الدول العربية وممثلى المنظمات النسائية . هدف المؤتمر الى تحديد العوائق التى تواجه المرأة العربية عند أداء دورها فى الأسرة وفى المجتمع وبلورة التوجهات والمقترحات العملية ليمكن ترجمتها الى مشاريع تنفيذية يتبناها البرنامج بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية من أجل السعى لإدماج الفئات المحرومة عامة والمرأة خاصة فى عملية التنمية .

وفى هذا السياق طرح المؤتمر إشكالية هامة تتمثل فى البحث عن خيار ثالث يكمل الخيارين القائمين أمام المرأة ، حيث الخيار الأول أمامها هو بقاؤها فى بيتها وممارسة دورها كأم وزوجة والثانى هو خروجها للعمل المأجور خارج المنزل على أساس عمل يومى كامل تنمى فيه مسيرتها المهنية ــ الوظيفية وهو مايحدث صراعا أسريا وتمزقا نفسيا وهى تحاول المواءمة بين عملها وبيتها ، حيث لاتسمح الظروف القائمة فى المجتمع العربى بخلق التوازن بين أدوارها المزدوجة .

ركز المؤتمر فى يومه الأول على أهمية دور المرأة فى المجتمع الريفى الذى مازال يمثل الغالبية فى المنطقة العربية رغم اتجاه نسبة سكان الريف نحو الانخفاض ، وحيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسى للرزق ، وحول هذا الدور وأوضاع المرأة واحتياجاتها قدمت ورقات عمل أربع . وقد خلصت هذه الأبحاث والتعقيبات عليها ، الى قضايا عامة أهمها أن المشكلة الأساسية التى يعانى منها الريف العربى هى النظرة العامة له فى سياسة الدولة ، ليس فقط فى أنواع الخدمات الإجتماعية التى تقدم لسكانه بل أيضا فى التصور العام لدور المجتمع الريفى فى التنمية الكلية على الصعيد الوطنى ، لذلك من الأمور المحورية فى تنمية الريف العمل ضمن عملية التخطيط المتكامل . وهناك قضية هامة أيضا هى الحاجة الماسة الى التوجه للرجل والمرأة فى الريف فى مجال محو أميتهما ليتسنى لهما المشاركة فى المجهود التنموى .

وحول دور المرأة في القطاع الحديث من الاقتصاد العربى قدمت ثلاث ورقات أشارت الأولى الى وجود أكثر من مليون امرأة عاملة فى القطاع الصناعى وبالتحديد فى قطاع الصناعات التحويلية ، ثم تطرقت للمشاكل التى تواجه عمل المرأة ، و منها عدم المساواة فى الأجور لنفس العمل وتكديس النساء فى المهن الدنيا مما يعنى تدنى وجودها فى المهن الإشرافية . وخلصت الدراسة والتعقيبات الى أن ظروف المرأة متردية أساسا بسبب حرمانها من التدريب والتأهيل وبروز بعض الظواهر السلبية ضد عمل المرأة فى الخطاب الاعلامى والدينى الموجه للمرأة عبر القنوات الرسمية مما يؤثر نفسيا على أدائها . وحول « عمل المرأة فى القطاع غير المنظم » أو « القطاع الخاص » قدمت ورقتان تطرقت الأولى للقطاع الهامشى الذى يشمل العاملات لحسابهن أو فى إطار الأسرة أو لدى الغير بدون أجر وأعمال الخدمات المنزلية ، مشيرة الى أن العاملات فى هذا القطاع يعملن بشكل غير ثابت ولايستفدن من حماية القانون والتشريعات . وأكدت الدراسة على ضرورة إيجاد معايير لعمل المرأة غير المرئى لقياسه ومن ثم حمايته . أما الورقة الثانية فأكدت بدورها على أن بحث إسهام المرأة فى هذا القطاع الخاص يعانى من نقص فى المعلومات وأن هناك قطاعا كبيرا تعمل فيه المرأة يتم إخفاؤه بصورة متعمدة من جانب أصحاب العمل تهربا من تطبيق القوانين .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر نوقشت ورقة العمل حول « آثار ظاهرة الهجرة وانتقال الأيدى العاملة بين الدول العربية ومصاحباتها على مكانة المرأة فى المجتمع العربى » فأشارت الى ارتباط هذه الظاهرة بارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، وأكدت الورقة على ثلاث نقاط أساسية : أن قضية المرأة العربية غير منفصلة عن قضية المجتمع وأن أى معالجة لها بمعزل عن واقع التنمية الإجتماعية والإقتصادية تظل هامشية ، وأن تحديد آثار الهجرة عملية معقدة ، وأخيرا حداثة الظاهرة ، وقد خلصت الدراسة الى أن انعكاسات هجرة العمالة العربية للدول العربية على الأسرة والمجتمع أخف بكثير من سلبيات الهجرة العربية للدول الأجنبية التى يترتب عنها معاناة حقيقية ناتجة عن العنصرية مما يتطلب تجميع الجهود الرسمية والدولية لإيجاد الحلول لها .

وحول التكنولوجيا الحديثة .. والتكنولوجيا الريفية المناسبة قدمت ورقتا بحث أشارت أولاهما الى أن العلم والتكنولوجيا أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مقترحة بعض المشروعات التى يمكن أن تسهم فيها المرأة العربية مثل انشاء بنك للمعلومات واستخدام الحاسب فى محو الأمية . وأوصت الثانية بإدخال التكنولوجيا الملائمة فى الريف من خلال مشروعات تنموية شاملة مبينة أن ذلك يعتمد على اختيار نمط ينبع من العادات والقيم الريفية للتخفيف من المقاومة فى استخدام الجديد .

فى اليوم الرابع وفى جلسة متخصصة أكدت ورقة عمل حول المنظمات النسائيه العربية على أهمية دور هذه المنظمات فى تنظيم وتعبئة الجماعات واتخاذ الخطوات الضرورية لحث الحكومات على تنظيم المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للمرأة ومساعدتها لإنجازها .

وفى جلسة العمل الأخيرة ناقش المؤتمر الاستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصاديه للمراة باعتباره الخيار الثالث ووصفه بأنه محاولة لإضفاء صفة الإنسانية على أنماط العمل . بهدف تحقيق التوازن المنصف بين دورى المرأة فى المجتمع وذلك باعتماد بدائل للعمل مثل أوقات عمل مرنه والعمل الجزئى الدائم وضغط أسبوع العمل وتقاسم الوظيفة . وأوضحت الدراسة أن المقترح ليس استراتيجية تفصيلية بل معالم فقط تُطرح لبلورتها وتطويرها .

التعددية السياسية فى الوطن العربى فى الامتحان

وسط الدعوة المتنامية للتعددية السياسية فى الوطن العربى ، والوعود العديدة من جانب النظم السياسية فى البلدان العربية بالاستجابة لهذه الدعوة ، او تفعيل ممارسة النصوص الخاصة بها فى الدساتير والتشريعات العربية – شهدت المنطقة خلال الاسابيع الاخيرة سلسلة من الانتخابات النيابية ، و « الانتقالية » ، والبلدية فى سوريا والكويت وتونس والجزائر ، جاءت فى مجملها امتحانا للافكار المطروحة والالتزامات المنبثقة عن القوانين والتشريعات .

ففى سوريا اجريت انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) يومى ٢٣ ، ٢٤ مايو / آيار ، وشارك فيها نحو ٩٠٠٠ مرشحا للتنافس على ٢٥٠ مقعدا للمجلس . على اساس نظام الانتخابات الحزبى والفردى . وذلك فى اطار تأكيدات من جانب السلطة « بتعددية حقيقية » وافساح المجال امام اسهام المستقلين . اما النتائج – التى تأخر الاعلان عنها بعض الوقت بسبب اعادة الانتخابات فى تسع مراكز بعد ان اتضح للجان المراقبة حدوث تزوير خلال الاقتراع فيها فقد فاز فيها المستقلون بـ ٨٤ مقعدا اى نحو ٣٣٪ من مقاعد المجلس ، بينما فازت احزاب الجبهة الوطنية التقدمية (الحاكمة) بباقى المقاعد وعددها ١٦٦ مقعدا .

وفى تونس اجريت اول انتخابات للمجالس البلدية والقروية منذ تسلم الرئيس بن على السلطة فى البلاد قبل عامين ونصف وجرت يوم ١٠ يونيو الجارى . وتقدم للترشيح ٣٧٨٤ عضوا لشغل ٢٤٥ مجلسا موزعة على ٢٣ ولاية . وقد قاطعت احزاب المعارضة الانتخابات بعد ان وجهت اتهامها للحزب الحاكم – حزب التجمع الدستورى الديمقراطى – بالسيطرة على الحياة السياسية وعدم توافر ضمانات لنزاهة الانتخابات وغياب الديمقراطية وفاز الحزب الحاكم بالاغلبية الساحقة حيث نجح فى ٢٤٤ مجلسا من الـ ٢٤٥ مجلسا تضم ٣٧٥٠ مقعدا ، بينما فاز المستقلون بمجلس بلدى وحيد فى بلده شيبا ، وذلك بعد انسحاب ست قوائم للمرشحين المستقلين لاتهامهم ايضا الحزب الحاكم بتزوير الانتخابات فى هذه الدوائر .

وفى الكويت اجريت انتخابات المجلس الوطنى الانتقالى ، حيث تم انتخاب خمسين عضوا من بين ٣٤٨ مرشحا . بعد تنازل ٢٣٥ مرشحا آخرين ، موزعين على ٢٥ دائرة ، ومن المقرر ان يصدر امير البلاد قرارا بتعيين ٢٥ عضوا آخرين ليصبح مجموع اعضاء المجلس ٧٥ عضوا .

وكانت مهمة المجلس الوطنى قد تحددت خلال فترته الانتقالية التى تبلغ اربع سنوات فى دراسة سلبيات التجربة البرلمانية السابقة فى البلاد ووضع اسس جديدة لعودة الحياة النيابية . وكانت السلطة قد واجهت بالعنف معارضة المعارضة لهذه الصيغة ودعوتها لاستئناف مجلس الامة لعام ١٩٨٥ – الذى عطله امير البلاد عام ١٩٨٦ – وألقت القبض على عدد من زعماء المعارضة بينهم اعضاء فى المنظمة العربية لحقوق الانسان وعضو فى مجلس امنائها ، افرجت عنهم بعد عدة ايام بكفالة تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة . ثم اصدر امير البلاد قراره بالعفو عنهم .

أما الجزائر التى شهدت أول انتخابات فى ظل اقرار التعددية السياسية ، فقد اجرت فى ١٢ يونيو / حزيران الحالى انتخابات المجالس البلدية والولايات . وشارك فيها ١٢ حزبا معارضا بالاضافة لحزب جبهة التحرير الحاكم ، والمستقلين . وطبقا للتقارير الواردة للمنظمة ، فقد قامت الحكومة بعدة اجراءات لدعم الاحزاب الجديدة فقدمت ٢٠ ألف دولار لكل حزب لادارة حملته الانتخابية ، وأتاحت الفرصة أمامها فى الاذاعة والتليفزيون الوطنيين لتمكينها من التعريف ببرامجها على قدم المساواة مع الحزب الحاكم .

وقد قاطع الانتخابات ١٢ حزبا ايضا من بينها حركة القوى الاشتراكية التى يتزعمها حسين ايت احمد ، والحركة من اجل الديمقراطية (بن بللا) . على اساس ان الظروف التى اعدت فيها الانتخابات غير ديمقراطية ولم توفر اسباب المنافسة مع الحزب الحاكم والجبهة الاسلامية للانقاذ فى وقت قصير كهذا .

اما نتائج الانتخابات – التى جرت فى جو مشحون بالتوتر وتنامى اعمال العنف – فقد اسفرت عن فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ المعارضة بنسبة ٥٥,٤٢٪ من اصوات الناخبين مقابل ٣١,٦٤٪ من الأصوات حصل عليها حزب جبهة التحرير الوطنى (الحاكم) كما فازت فى انتخابات الولايات الثمانية والاربعين بحصولها على ٣٢ ولاية يليها حزب جبهة التحرير فى ١٤ ولاية . وقد اشاد الشيخ عباس مدنى زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ بموقف الجيش الذى التزم بالحياد ورحب بموقف وزارة الداخلية التى امنت للمرة الأولى منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ الشروط اللازمة لاقتراع قانونى وفعال .

وقد لا تتيح التقارير التى تلقتها المنظمة حتى الآن قاعدة مناسبة لبلوغ نتائج يطمئن اليها فى تحليل هذه الانتخابات من زاوية حقوق الانسان ، غير ان تعذر بلوغ تحليل نهائى لا يحول دون مؤشرات واضحة . وهى فى اغلبها تثير القلق . فالخطو نحو التعددية فى سوريا يأتى متمهلا واكثر بطئا مما ينبغى . وزيادة مساهمة المستقلين – بعد كل هذه السنوات – واستمرار تجاهل قوى رئيسية على الساحة لا يكفى للوصول الى « تعددية حقيقية » . وفى تونس انفرد الحزب الحاكم بكامل المجالس البلدية بعد ان انفرد بكامل مقاعد المجلس النيابى . اما الكويت التى تطرح من خلال صيغة المجلس الانتقالى فكرة انتظار اربعة سنوات اخرى لتبلغ صيغة مناسبة لتلافى « سلبيات مجلس الامة السابق » فليس فى تجربتها ما يعزز القول باتاحة حق المشاركة . وتبقى تجربة الجزائر بفوز حزب معارض تجربة جديدة فى منطقتنا تبعث على الاهتمام ، وتعزز مبدأ بدأ بالاردن وسمح للرأى الآخر بالفوز بنصف مقاعد البرلمان .

شهادة أمريكية عن الانتهاكات الاسرائيلية فى فلسطين

منظمة مراقبة حقوق الانسان فى الشرق الأوسط تنتقد تقرير الحكومة الأمريكية

تقدمت « لجنة مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط » ، بشهادتها عن اوضاع حقوق الإنسان فى الضفة الغربية وقطاع غزة امام لجنة استماع مشتركة تضم اللجنة الفرعية لشئون أوروبا والشرق الأوسط واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية التابعتين لمجلس النواب الأمريكى . تعتبر لجنة مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط من أحدث المنظمات العاملة فى حقل حقوق الإنسان ، وقد بدأت أنشطتها فى العام الماضى باصدار عدة تقارير موجزة عن أوضاع حقوق الإنسان فى الجزائر والمغرب ، أعقبتها بتقرير مفصل عن حقوق الإنسان فى العراق .

يسلط هذا التقرير الضوء على عاملين أساسيين لاستمرار تزايد أعداد القتلى الفلسطينيين الذين فقدوا حياتهم على أيدى قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ نشوب الانتفاضة . يتمثل الأول فى التعليمات الصادرة من قبل الجيش الإسرائيلى والمتعلقة بفتح النار على المدنيين الفلسطينيين واستخدام الأسلحة النارية والذخيرة الحية لمواجهة الانتفاضة . أما العامل الثانى فهو عدم قيام السلطات بإجراء تحقيقات وافية وتقديم الجنود المتورطين فى أعمال القتل للمحاكمة الجدية بشأن الانتهاكات التى تنتج عنها مئات الحوادث التى أسفرت عن عدد كبير من القتلى والضحايا الفلسطينيين على أيدى القوات الاسرائيلية وشرطة الحدود وغيرها من القوات المسؤولة عن تطبيق القوانين فى الأراضى المحتلة هذا ويقدر التقرير عدد القتلى منذ بدء الانتفاضة قبل عامين ، بحوالى ٦٤٦ فلسطينيا ، سقط أكثر من ٦١٠ منهم برصاص الجنود ، كما قتل حوالى ١٤٦ صبيا دون السادسة عشرة كما أشار إلى النمط الذى اتخذته أعمال القتل والتسامح الشديد الذى تقابل به مثل هذه الانتهاكات من قبل القوات الإسرائيلية . و أفاد بأن عدد القضايا التى تم إحالتها إلى المحكمة العسكرية تقدر بعشر حالات فقط من بين ٤٥ حالة قتل . وأنه قد صدرت فى حق أولئك الجنود أحكام بالسجن ــ تصل إلى سنتين كحد أقصى ــ غالبها مع وقف التنفيذ .

ثم يعرض التقرير لاتساع نطاق تعليمات استخدام الأسلحة النارية لاعتقال المشتبه فيهم فيكشف النقاب عن المخالفات التى تنطوى على سوء استخدام الذخيرة الحية من مؤشرات القتلى والمصابين فى رؤوسهم وظهورهم ، وسماح السلطات للجنود باعتبار الاشخاص الملثمين مشبوهين لمجرد أنهم ملثمون ، مما يمكنهم من إطلاق النار عليهم . بل وشملت التعليمات الأشخاص الذين يشتبه فى اشتراكهم فى نشاطات لاتمثل بالضرورة خطرا على أرواح الجنود وفى هذه الحالة يتم إخلاء سبيلهم باعتبار أن التهمة هى القتل الخطأ . وتحت ستار وصف المنظمات الفلسطينية بالإرهاب ، أصبح ممارسة أى نشاط فى نطاق منظمات شعبية أو جمعيات أهلية دافعا من دوافع الاشتباه ، إلا أن جميع تلك المنظمات تعتبر غير مشروعة فى ظل القانون الإسرائيلى بل ويعتبر اعضاؤها متورطين فى نشاطات تنطوى على « التخريب السياسى » .

أما الجزء الأخير من التقرير فيعرض الأشكال المختلفة للعقاب الجماعى كالاعتقال الإدارى والتوسع فى استخدام إجراءات حظر التجول بشكل متكرر والإغلاق المتكرر لكافة مؤسسات التعليم و تدمير المنازل وإصدار أوامر ترحيل الفلسطينيين وعائلاتهم .

وفى الختام يتناول التقرير نقداً لتقييم أوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة فى التقرير الصادر عن الحكومة الأمريكية فيشير إلى تجاهل التقرير لظاهرة الإبطاء فى النظر فى قضايا المعتقلين مما يمثل انتهاكا لحقهم فى توافر الضمانات القانونية اللازمة وتقديمهم لمحاكمات عاجلة وعادلة . كما يعقب على أن التقرير لم يدن التعليمات الصادرة للجنود بشأن فتح النار على المواطنين وإنما اكتفى بالإشارة إلى تجاوز القوات للتعليمات الصادرة إليهم . كذلك أشار إلى ظاهرة استخدام حظر التجول كوسيلة لقمع الاضطرابات بينما تمثل هذه الإجراءات اكثر وسائل العقاب الجماعى شيوعا فى الأراضى المحتلة .

وكانت لجنة مراقبة حقوق الإنسان قد استهلت تقييمها بانتقاد أسلوب العرض المستخدم والذى وصفته بأنه « وصف مجرد ولا يعكس طبيعة الانتهاكات الواقعة » وأضافت أنه لايظهر إلى أى مدى ترتبط الانتهاكات الواردة ارتباطا وثيقا بطبيعة السياسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة .

تمثل هذه الشهادة فى مجملها ، توجها إيجابيا نأمل أن يكون تمهيدا لتقرير أكثر توسعا وشمولا . إذ نجد أن الحقائق الواردة تضع الحكومة الأمريكية مباشرة أمام الانتهاكات الواقعة فى الأراضى المحتلة ، وخاصة فى الوقت الذى تتحدد فيه اتجاهات جديدة خاصة ببرامج مساعداتها الدولية لإسرائيل والمتمثلة فى معونات اقتصادية وعسكرية كبيرة .

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن انتقاد « لجنة مراقبة حقوق الإنسان » ، وغيرها من المنظمات العاملة فى نفس المجال ، للتقارير الأمريكية عن الأوضاع فى الأراضى المحتلة ، إنما يعطى لتلك المنظمات مصداقيتها لدى الرأى العام الدولى على وجه العموم ولدى الرأى العام العربى على وجه الخصوص لما ينطوى عليه من استقلالية عن السياسات الخارجية للحكومة الأمريكية نفسها . ولعل المعالجة الموضوعية لتلك الانتهاكات تفتح سبلا جديدة لتطوير قاعدة عمل مشترك نحو حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى الوطن العربى .

وتأخذ المنظمة العربية لحقوق الإنسان على تلك الشهادة أنها ، فى إطار إدانتها للممارسات القمعية الإسرائيلية ، قد تغاضت عن تغطية بعض الانتهاكات الفجة ومنها ظاهرة استخدام الغازات الكيميائية المحرمة دوليا ، وتكبيل كافة المؤسسات الصحية والاقتصادية ، ومصادرة الأراضى ، والإقامة الجبرية ، والظروف القاسية التى يتعرض لها المعتقلون فى السجون . كما تخشى المنظمة أن يكون اعتماد الشهادة على المصادر الإسرائيلية اعتمادا كليا دون الرجوع لأى من المراجع والمصادر الفلسطينية قد ينقص من احتفاظ مثل هذه المنظمات الدولية بتوازن يمثل الضمير الدولى إزاء أعمال القمع الإسرائيلى .

السلطات المغربية تستجيب - لأول مرة - للحوار مع المنظمة
والمنظمة تتطلع للانتقال بالحوار من العموميات إلى الوقائع

فى أول تطور من نوعه ، تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان أول جواب من جانب السلطات المغربية المختصة وذلك ردا على إستفسارات كانت المنظمة قد عبرت عنها فى ضوء ما تجمع لديها من شكاوى .

وقد جاء فى الرد الذى ارسله الأستاذ أحمد ابن سودة مستشار صاحب الجلالة بالديوان الملكى انه من الأهمية بمكان « لفت الانتباه الى ان المغرب بقيادة جلالة الملك الحسن الثانى كان من اسبق الدول فى العالم الثالث الى إقامة نظام دستورى ديموقراطى قائم على التعددية ، وحامى لحرية الرأى والتنقل والاختيار ، فالمغرب منع نظام الحزب الواحد ، وسمح بقيام نقابات ، وجمعيات ، وحرية صحافة ، مما وفر للمواطن المغربى قدرا كبيرا من الحرية التى أصبح يضاهى بها لأنها متميزة داخل مجموعة العالم التى ينتمى إليها .. » .

كما جاء فيه ان فى المغرب « العدالة قائمة على قوانين ، ونظام وضوابط تضاهى أحدث القوانين والضوابط فى الدول المتقدمة ، وهذا من شأنه ان يحمى الحريات من الفوضى ، والأمن من الشغب ، وحياة الناس واموالهم من الطيش والاعتداء ، فنحن دولة اسلامية ، نؤمن بالحوار الجاد والبناء وتتشبث بالعدل والاحسان ، تطبيقا لقول الله عز وجل (وجادلهم بالتى هى أحسن) وقوله (ان الله يأمر بالعدل والإحسان) » .

واختتم رده قائلا : « فكل سلوك اتسم بإحترام حياة الآخرين وعدم المس بأمنهم سيجد المناخ الملائم فى بلادنا بقيادة أمير المؤمنين جلالة الملك المعظم ، وكل انحراف عن سواء السبيل ليس فى العالم من يؤيده أو يحميه » .

وبالرغم من الإرتياح الذى استشعرته المنظمة ازاء رد مستشار صاحب الجلالة بالديوان الملكى المغربى على استفسارات المنظمة الا ان المنظمة كانت تتطلع لتلقى ايضاحا اكثر تفصيلا على ماأثارته من قضايا خاصة وان الخطاب قد تناول جوانب لاخلاف حولها فالمنظمة على دراية بإختيار التعددية فى المغرب وبوجود هامش من الحريات يسمح للجمعيات أو لبعضها بالحصول على تصريح لمزاولة نشاطها .

ففى خلال الشهور القليلة السابقة كانت المنظمة قد أجرت عدة اتصالات مع الجهات المغربية المختصة بشأن عدد من الشكاوى كانت قد تلقتها تدور جميعها حول وقوع عدة اجراءات تعسفية بحق اعضاء احدى الجمعيات التى تعرف بإسم جماعة « العدل والإحسان » ، حيث صدرت قرارات بإعتقال معظم قادتها وأعضائها ويأتى فى مقدمة هؤلاء المعتقلين السيد / عبد السلام ياسين مرشد الجماعة بالإضافة لستة اخرين من اعضاء المجلس الاستشارى للجماعة هم الأستاذ محمد البشيرى ، وعبد الواحد المتوكل ، والمرشد التربوى محمد العلوى ، وفتح الله ارسلان والعبادى وعبد الله الشيبانى .

كما كانت الشكاوى الواردة قد افادت ان اجراءات الاعتقال كانت قد طالت عددا آخر من اعضاء الجماعة بكل من مدينة القنيطرة ، المحمدية ، تارودانت ، ووجده . واستطردت تلك الشكاوى مشيرة الى ان العناصر التى تم اعتقالها هى فى معظمها من صفوف الطلاب بالجامعة ومن بين اعضاء هيئات التدريس بها . كما اضافت ان هذه الاجراءات تأتى فى اطار اجراءات مشددة اتخذتها السلطات المعنية بحق الجماعة شملت عدة مظاهر من بينها وضع السيد عبد السلام ياسين مؤخرا تحت الاقامة الجبرية وحرمانه من تلقى اية زيارات من ذويه او من الالتقاء بمحاميه فى اطار الاستعداد لانعقاد المحاكمات وتحضير الدفوع بشأن القضية التى من المقرر لها ان تنعقد فى غضون الفترة القادمة .

كما كانت الشكاوى الواردة قد اشارت لتعرض عدد كبير من المعتقلين للتعذيب ولمظاهر مختلفة من المهانة فضلا عما اتخذ بحقهم من اجراءات تعسفية تمثلت فى فصل عدد منهم من وظائفهم . وأكدت الشكاوى الواردة ان بعض المسئولين من بين السلطات المختصة والمخول لهم صلاحيات فى مجال السجون قد عمدوا لتكثيف الضغط على المعتقلين بغية انتزاع اعترافات باطلة منهم تتيح تغليظ العقوبة المتوقعة تجاههم .

هذا وكانت المنظمة فى الاتصالات الأولية التى اجرتها مع السلطات المغربية قد اعربت عن قلقها من تلك الانباء معربة عن أنها تستشعر الخوف من ان تكون الاجراءات المتخذة بحق اعضاء جماعة « العدل والإحسان » قد جاءت بسبب ارائهم ومعتقداتهم . كما وضعت تحت نظر السلطات المختصة ماتوافر لديها من معلومات والتى تشير الى ان الجماعة المذكورة تتمتع بالشرعية ولديها تصريح بمزاولة النشاط فضلا عن انها ـــ فى حدود ماورد للمنظمة ـــ لم تتجاوز الحدود السلمية فى النشاط والدعوة بالكلمة والموعظة الحسنة . كما تناولت المنظمة فى خطابها ماتردد حول تعرض المتهمين للتعذيب واتخاذ قرارات بفصل بعضهم من وظائفهم .

وقد ناشدت المنظمة حينذاك السلطات المغربية التدخل الفورى لوقف أية ممارسات تتضمن تعذيبا للمتهمين أو أى أشكال من أشكال المهانة أو العسف بحقوقهم . كما اعربت عن تطلعها بأن يتم التحقق مما تردد حول التعذيب ومما ورد فى فترات سابقة حول وقوع حالات وفاة لبعض المحتجزين من جراء ذلك وفى اطار سوء الاوضاع المعيشية داخل تلك السجون .

ولكل ماتقدم تعتبر المنظمة الرد الذى تلقته من الدوائر الرسمية فى المغرب ، رغم ترحيبها به من حيث المبدأ غير شاف وجاء خاليا من الرد على الاستفسارات المحددة التى كانت المنظمة قد وضعتها تحت نظر السلطات . وتتطلع لأن يتقدم هذا الحوار خطوات للأمام على نحو يتيح تناول حالات ووقائع بعينها بعيدا عن العموميات غير الخلافية .

من تقارير الأمم المتحدة :

حالات الاعدام التعسفى فى الوطن العربى

فى تقرير مفصل تعرض السيد آموس واكو المقرر الخاص لحالات الإعدام التعسفى بالأمم المتحدة لظاهرة « **الإعدام التعسفى أو الإعدام باجراءات مقتضبة فى العالم** » . وقد تضمن التقرير ، الذى يعد الثامن فى هذه السلسلة من تقارير الأمم المتحدة ، دراسة لحالات الإعدام التعسفى فى ٤٨ دولة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والولايات المتحدة ، استحوذت البلدان العربية على سدسها بالإضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية فى فلسطين المحتلة . إذ شملت البلدان العربية التى عانت من هذه الظاهرة اليمن الديمقراطية والعراق وموريتانيا والسعودية والصومال والسودان واليمن العربية وفلسطين .

فى البحرين:أشار التقرير إلى الأنباء الخاصة بالعثور على محمد منصور حسن (٣٣ سنة) ميتا ــ فى شمال غرب جزيرة المنامة ويحمل جثمانه علامات على حدوث تعذيب بعد القبض عليه فى ٢٥ كانون الثانى / يناير ١٩٨٩ . **وفى اليمن الديمقراطية** : أشار التقرير إلى الأنباء الخاصة بوفاة فريد عوض حيدرة أثناء احتجازه فى ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٨٩ فى سجن عتاق فى محافظة شبوه بعد القبض عليه فى شباط / فبراير ١٩٨٨ . وكانت الأنباء التى تلقاها المقرر الخاص قد أفادت أن المتوفى كان من بين الذين هربوا من البلد بعد أحداث كانون الثانى / يناير ١٩٨٦ ، وعادوا إثر تلقى رسالة من وزير أمن الدولة فى عدن يضمن سلامة الهاربين ، ولكنهم قبض عليهم فيما بعد واحتجزوا دون اتهام .

أما فى العراق : فقد تعرض المقرر الخاص لأنباء عن حالات إعدام متعددة ، شملت إعدام أربعة أشخاص من أسرة تنحدر من أصول أشورية فى أكتوبر ١٩٨٨ دون اتهام أو محاكمة بعد عودتهم إلى العراق فى ضوء العفو الصادر فى أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، وإعدام ٨٣ شخصا آخرين قيل أنهم فارون من الجيش بعد القبض عليهم فى يونيو ويوليو ١٩٨٨ ، وإعدام طبيبين فى سبتمبر ١٩٨٨ استنادا إلى تسجيلات تضمنت ملاحظات أثاراها بخصوص رئيس الجمهورية خلال حفل خاص فى بغداد . ولم يعرف أنه عقدت لهما أية محاكمة قبل إعدامهما . كما أشار التقرير إلى العديد من الوقائع الخاصة بإعدام أشخاص بزعم الهروب من الجيش أو التمرد أو التعاون مع القوى المعارضة . بلغت فى مجملها ٧٦٣ فرداً .

كما اشار تقرير المقرر الخاص لأنباء إعدام ١٤ شخصا فى يناير / كانون الثانى ١٩٨٩ من أفراد الجيش والمسئولين فى حزب البعث ، بعد إلقاء القبض عليهم فى بغداد والموصل ، فى ديسمبر / كانون أول ١٩٨٨ . ولم يعرف أنه عقدت لهم أية محاكمة قبل إعدامهم .

وفى موريتانيا : أشار تقرير المقرر الخاص إلى الأنباء التى وردته عن قيام قوات الأمن بتعذيب بعض الأفراد من السكان السود فى جنوب البلاد واعدامهم فى حزيران / يونيو ١٩٨٩ ومعظمهم من الفلاحين والرعاة الذين قاوموا مصادرة الأراضى وطردهم القسرى من السنغال . كما تناولت الوقائع التى تضمنها التقرير عن السعودية نبأ وفاة السيدة زهراء الناصر فى ١٨ يوليو ١٩٨٩ التى احتجزت يوم ١٥ يوليو على الحدود السعودية الأردنية ، وأنباء إعدام ١٦ شخصا من رعايا الكويت فى سبتمبر / أيلول ١٩٨٩ كان قد ألقى القبض عليهم اثر التفجيرات التى وقعت فى مكة فى موسم الحج عام ١٩٨٩ .ووردت أنباء أن الاتهامات والادانات لم تصدر على أساس أحكام قانونية دقيقة وواضحة .

وفى الصومال:أشار التقرير إلى الحكم بإعدام عبد الكريم حجى ابراهيم الصادر عن محكمة الأمن الوطنى فى ١٨ مارس ١٩٨٩ التى ترأسها أحد الوزراء فى الحكومة كما أشار التقرير إلى واقعة قتل الجنود الصوماليين لعدة مئات من الأشخاص فى الشوارع فى مظاهرات الاحتجاج على أثر القبض على عدد من الزعماء الدينيين فى ١٣ يوليو / تموز ١٩٨٩ ، وكذا إعدام عدد كبير من الاشخاص الذين جرى اعتقالهم فى هذه الأحداث على أيدى الجنود يوم ١٥ يوليو ١٩٨٩ فى منطقة الجزيرة . كما تعرض التقرير بالنسبة **للسودان**:لحكم محكمة الأمن الثورية بإعدام القائد النقابى الدكتور مأمون حسين لاشتراكه فى إضراب . كما أشار إلى أنباء عن وفاة طبيب آخر يدعى محمد ابراهيم إلياس أثناء التعذيب . وكذلك حكم المحكمة الخاصة بالخرطوم بالإعدام على جرجس بطرس لمخالفته أنظمة النقد .**وفى اليمن العربية** : اقتصرت الإشارة الواردة فى تقرير المقرر الخاص إلى رد تلقاه من حكومة اليمن (ردا على خطاب له فى نوفمبر ١٩٨٨) ينفى الأنباء الواردة فى خطاب المقرر ويعزو بعض وقائع القتل المبلغ عنها إلى ثارات قبلية ناجمة عن طبيعة التركيب الإجتماعى والإرث الطويل المتراكم عن نظام الإمامة الرجعى .

أما فى فلسطين المحتلة : فقد تضمن تقرير المقرر الخاص جملة وقائع . حيث أشار إلى تصريحات رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى ٥ سبتمبر / أيلول ١٩٨٩ أن قوات جيش الدفاع قد قتلت ٤٦٩ فلسطينيا منذ بدء الانتفاضة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ وأن الغموض يكتنف ٣١ حالة وفاة أخرى . وقد نقل تقرير المقرر الخاص عن مصادر حقوق الإنسان الإسرائيلية ان الجنود والمدنيين الإسرائيليين قد قتلوا ٥٠٩ فلسطينيا منذ بدء الإنتفاضة منهم ٤٧٧ بالذخيرة الحية والرصاص البلاستيكى ، بينهم ١٣ طفلا دون الثالثة عشرة من عمرهم و٧٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاما . وأن ٣٢ آخرين قد ماتوا لأسباب أخرى مثل الضرب والحرق أو الصدمات الكهربائية . ومات ٧٠ آخرون إثر تعرضهم للغاز المسيل للدموع ، منهم نحو ٣٠ رضيعا .

وقد خلص المقرر الخاص من استعراض تقريره والتقارير السابقة والمعلومات التى تلقاها على مستوى العالم « أن ظاهرة الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفى لاتزال سائدة فى كثير من أنحاء العالم » وأن كل أنماط الإعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفى ــ ظلت صورتها بلا تغيير » . كما خلص الى أن المعلومات التى وصلته لاتمثل سوى جزء من الظاهرة الكلية لعمليات الإعدام التعسفى .

حقـوق الانســان فـى الوطــن العربــى

مصر :

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تناشد وزير الداخلية التدخل لانقاذ حياة سجين والنيابة تبدأ التحقيق فى بلاغات التعذيب

ناشدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ــ فرع المنظمة العربية بمصر ــ السيد وزير الداخلية سرعة التدخل لإنقاذ حياة السجين نبيل المغربى النزيل بسجن ليمان طره ، وسرعة تقديم الرعاية الصحية له وإصدار عفو صحى عنه .

وأشارت المنظمة فى رسالتها الى أن مندوبها الذى تمكن من زيارة السجين قد وجده بين الحياة والموت ولايقوى على الحركة حيث نقل اليه محمولا على نقالة ، وتفوح من جسده رائحة كريهة تبعث على القلق الشديد ، وخاصة فى ضوء ما أشار إليه السجين من أنه لم يتمكن من الاستحمام أو تغيير ملابسه الداخلية على مدى أربعة أشهر .

وأوضحت الرسالة أنه على الرغم من أن السجين يقيم بمستشفى السجن إلا أنه يشكو عدم تلقيه العناية الطبية الواجبة ويزعم بأن هناك نوايا متعمدة لتركه يموت ببطء ، وأشار فى هذا الصدد الى المعاملة القاسية التى يلقاها من بعض الأطباء والى ترحيل من يقدم له يد المساعدة من السجناء ونزلاء المستشفى .

وقد طالبت المنظمة المصرية فى ندائها لوزير الداخلية بإجراء تحقيق مع المسئولين عن وصول السجين نبيل المغربى الى هذه الحالة وأعربت عن مخاوفها من أن يلقى ذات المصير الذى لقيه المعتقل شحاته عبد الحميد فى سجن طره العام الماضى حيث افتقد الرعاية الصحية الواجبة وأطلق سراحه ــ بعد تردى حالته الصحية ــ قبل وفاته بأربع وعشرين ساعة .

كما خاطبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى هذا الصدد عددا من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، وبعثت برسالة الى نقابة الأطباء بشأن تقصير أطباء السجن فى القيام بواجبهم المهنى والإنسانى ، وقد ناشدت منظمتا العفو الدولية والمحامين الأمريكيين كلا من وزير الداخلية والعدل المصريين التدخل على وجه السرعة لإنقاذ حياة السجين نبيل المغربى .

والمعروف أن نبيل المغربى كان قد ألقى القبض عليه فى عام ١٩٨١ ويقضى حكما بالسجن لمدة خمسة وعشرين عاما على ذمة قضية تنظيم الجهاد .

وعلى صعيد آخر فقد بدأت النيابات المختصة فى التحقيق فى البلاغات التى تقدمت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن وقائع تعذيب بعض المعتقلين السياسيين والتى ضمنتها فى تقريرها الخاص عن التعذيب فى مصر والذى أصدرته فى مستهل هذا العام .

وقد استمعت نيابة الخانكة الى أقوال اثنين من المحامين الأعضاء بالمجلس التنفيذى للمنظمة المصرية بشأن وقائع التعذيب التى تعرض لها المعتقلون بسجن أبى زعبل ومن بينهم بعض أعضاء المنظمة المصرية فى أعقاب القبض عليهم فى أغسطس ١٩٨٩ ، كما استمعت الى أقوال ممثلى المنظمة حول تعذيب ٢٣ متهما فيما يسمى بقضية تنظيم أمناء الشرطة الذين صدرت أحكام « غير معلنة » بحقهم بعد محاكمتهم عسكريا .

كما بدأت نيابة عابدين التحقيق فى البلاغات التى تقدمت بها المنظمة حول وقائع التعذيب داخل مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى ويشمل هذا التحقيق مايتعلق بتعذيب محمد مصطفى ابراهيم عضو مجلس الإدارة المنتخب بشركة الحديد والصلب لإجباره على الاعتراف بانضمامه الى تنظيم سرى نسب اليه الدور الرئيسى فى التحريض على اعتصام وإضراب عمال الحديد والصلب فى العام الماضى ، كما يشمل التحقيق كذلك مايتعلق بتعذيب المهندس طلعت قاسم عضو نقابة المهندسين الذى أشار تقرير المنظمة المصرية الى أنه أعيد اعتقاله عدة مرات فى أعقاب انقضاء مدة سجنه سبع سنوات على ذمة تنظيم الجهاد والذى تعرض على حد وصف تقرير المنظمة الى التعذيب بشكل منهجى بمبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى .

الحكم ببراءة جميع المتهمين فى أحداث عين شمس

قضت محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » فى التاسع والعشرين من مايو / آيار الماضى ببراءة جميع المتهمين فى أحداث عين شمس البالغ عددهم ١٤ شخصا من الاتهامات التى وجهت إليهم وتتضمن المشاركة فى أعمال للشغب وحيازة مفرقعات وإحراز مطبوعات ومنشورات تحض على قلب نظام الحكم .

وقد أعربت المحكمة عن تشككها فى جدية محاضر التحريات التى قدمت الى المحكمة والتى كشفت هيئة المحكمة عن أنه قد تم تحريرها فى يوم واحد واتسمت بالتناقض ، وأعربت عن اعتقادها بأن هذه المحاضر قد « اصطُنعت » لإضفاء المشروعية على الإجراءات التى اتخذت بحق المتهمين . وأضافت المحكمة أن الاعترافات التى نسبت للمتهمين لم تكن وليدة إرادة حرة واعية ، وأن عددا كبيرا من المتهمين قد تراجع عن اعترافاته أمام النيابة بعد أن قرر جميعهم أنهم قد تعرضوا للتعذيب ، وأن الفحص الطبى قد أثبت العديد من الإصابات على أجساد المتهمين .

والجدير بالذكر أن المتهمين فى هذه القضية كان قد ألقى القبض عليهم فى نهاية العام ١٩٨٨ حيث كانت منطقة عين شمس مسرحا لانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وذلك فى أعقاب اقتحام قوات الأمن لأحد مساجد المنطقة فى ١٩٨٨/٨/١٢ بدعوى القبض على عدد من قيادات تنظيم الجهاد المطلوب ضبطهم والذين أعلنت وزارة الداخلية أنهم كانوا يخططون لعقد اجتماع تنظيمى بالمسجد والقيام بأعمال شغب ، وقد ترتب على هذا الاقتحام ــ الذى استخدمت فيه الشرطة الذخيرة الحية ــ

مصرع أربعة مواطنين وضابط شرطة كان قد ألقى عليه حجر خلال الصدام وقد أعقب هذه الأحداث الاحتجاز العشوائى لأكثر من مائتى شخص وفرض حظر التجول والحصار على سكان المنطقة الذى واكبه اقتحام حرمة المنازل واحتجاز النساء كرهائن فى نفس الوقت الذى تعرض فيه اثنان من ضباط الشرطة بالمنطقة الى اعتداء من بعض العناصر — التى نسب إليها الانتماء الى الجماعة الإسلامية — أودى بحياة أحدهما وأعقبه الإعلان عن مصرع ثلاثة اشخاص زعمت وزارة الداخلية مسئولية أحدهم عن مقتل ضابط الشرطة .

والمعروف أن الأحكام التى تصدرها محاكم أمن الدولة طوارىء لاتعتبر نهائية مالم يصدق عليها رئيس الجمهورية الذى يجوز له الغاء الحكم وإصدار أمر بإعادة المحاكمة من قبل محكمة ثانية من نفس الدرجة . وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الإنسان لأن تضع السلطات المصرية فى الإعتبار ألا يخل استخدام الصلاحيات المخولة لها فى مراجعة القرارات التى تصدرها محاكم الطوارىء بالحظر المعترف به دوليا على محاكمة أى شخص على ذات الجرم مرتين حيث تنص المادة ١٤ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى صادقت عليه مصر على أنه « لايجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برىء منها بحكم نهائى وفقا للقانون وللإجراءات الجنائية فى كل بلد » .

الأردن :
الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى أرفق معها تقرير مفصل حول واقعتين تضمنتا انتهاكات لحقوق الانسان وهما واقعتين متصلتين ببعضهما البعض .

الأولى والتى تتضمن انتهاكا اشد وطأة — تتعلق بوفاة المواطن معتز صبحى حمدان بعد سلسلة من التعسف والاهمال والحرمان من الرعاية الصحية اللازمة افضت الى وفاته يوم ١٩٩٠/٥/١٦ بمستشفى البشير . وذلك بعد ان تقاعست ادارة السجن فى عرضه على اخصائيين فى بدايات مرضه ثم اقدمت على علاجه فى ضوء تشخيص خاطىء لمرضه الذى فسر على انه فقر دم وتبين بعد رحلة معاناة غير قصيرة انه سرطان دم .

اما الثانية فتخص تجديد امد اعتقال ٣٣ شخصا كانوا قد القى القبض عليهم اثناء تشييع جنازة المواطن معتز صبحى ووجهت اليهم تهمة التجمهر والاخلال بالامن العام . وقد تجدد اعتقالهم بناء على التهمة ذاتها بالرغم من ان محكمة صلح الرمثا كانت قد اصدرت حكما بالموافقة على اخلاء سبيلهم بكفالة مقدارها خمسمائة دينار لكل منهم .

هذا وكان التقرير الذى تلقته المنظمة قد اشار الى صدور حكم من المحكمة العرفية العسكرية باعدام المتهم معتز صبحى حمدان شنقا حتى الموت وذلك بتهمة الانضمام لجمعية غير مشروعة وبالتورط فى حيازة اسلحة نارية واوتوماتيكية بقصد استعمالها على وجه غير مشروع والتسلل عبر الاراضى الاردنية السورية وكذلك الشروع فى قتل رجل الامن العام . علما بانه كان قد اعتقل فى ١٩٨٥/٩/١١ . وانه حين حان موعد اقرار الحكم الصادر والتصديق عليه اصدر مجلس الوزراء قرارا بتخفيض عقوبة الاعدام واستبدالها بالاشغال الشاقة المؤبدة وقد صدقت الارادة الملكية بالموافقة فى ١٩٨٧/٤/٨ .

واضافت الشكوى ان السجين معتز صبحى حمدان قد تم استثنائه من جميع قرارات العفو الملكية المتتالية التى كانت قد صدرت والتى تضمنت اعلان عفو عن المحكوم عليهم وعن الموقوفين السياسيين وذلك بالرغم من ان قرارات العفو قد امتدت لتشمل بعض السجناء ممن اتهموا بتهم مشابهة للتهمة التى ادين على اساسها أو ممن صدرت بحقهم عقوبات تشبه ما صدر بحقه .

هذا وكان السجين معتز حمدان قد اصيب بغيبوبة مما استدعى نقله الى مستشفى الكرك الحكومية وذلك لاجراء فحوصات عليه وهو الامر الذى كشف عن ضرورة نقله لاحدى مستشفيات عمان . فنقل بالفعل تحت حراسة مشددة فى ١٩٩٠/٥/٦ الى المستشفى وهناك اصروا — حسبما افادت بذلك المذكرة — على تكبيل يديه وقدميه ، وقد احتج هو على ان يتلقى العلاج تحت هذه الظروف وذلك بعد ان افاق من غيبوبته وطلب منه آنذاك ان يوقع على اقرار بانه يرفض العلاج ويتحمل المسئولية . واضافت المذكرة التى تضمنت الشكوى انه قد تم نقله الى مركز الاصلاح والتأهيل فى الجويدة كما اعيد نقله مجددا فى ١٩٩٠/٥/٧ الى سواقة وذلك دون ان يتلقى اى علاج رغم خطورة حالته الصحية . وعند اعادته للسجن ، وتحت ضغط من باقى المعتقلين من زملائه وفى ضوء احتجاجهم نقل مرة اخرى الى مستشفى البشير فى ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم . وهناك وضع فى احدى غرف المستشفى دون ان يودع فى غرفة العناية المركزة رغم ان حالته الصحية كانت تستدعى ذلك . كما اعتذرت المستشفى عن عدم وجود اخصائى واستمرت حالته فى التدهور الى ان توفى يوم ١٩٩٠/٥/١١ فى غرفته بمستشفى البشير .

هذا وقد حاول ذووه الحصول على تصريح لاستلام الجثمان ودفنه فى سوريا الا ان وزارة الداخلية رفضت منحهم مثل هذا التصريح ووافقت على تشييع الجثمان حتى مركز حدود الرمثا فى ١٩٩٠/٥/١٣ . ولدى وصول الموكب لمسافة قريبة من مظلة الجمرك بمدينة الرمثا فوجىء الجميع بوجود اعداد كبيرة من رجال الامن والحرس الخاص وسيارات النجدة واخرى عسكرية مصفحة وتعدوا على الحشد الذى صاحب الجثمان باطلاق قنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحى واصيب نتيجة لذلك عدد من المشيعين باختناقات كما اصيب شخص يدعى خالد عبد الرحمن محمد حمدان بعيار نارى بفخذه الايسر ولا يزال تحت الحراسة فى مستشفى مدينة الحسين الطبية .

واثناء هذا الصدام جرت اعتقالات للعديد من الاشخاص وقد قدرت الشكوى عدد الذين القى القبض عليهم وتم التحقيق معهم بما يزيد عن ٣٠٠ شخص ، اطلق سراحهم واستمر احتجاز ٣٣ من بينهم فى مركز الاصلاح والتأهيل فى اربد . وهو مركز وصفته المذكرة بانه يفتقر الى ادنى شروط الحياة الانسانية . واثناء استجوابهم افادت الشكوى انه تم حلق

شعرهم جميعا وتمت احالتهم الى مدعى عام الرمثا للتحقيق معهم فى التهم المنسوبة اليهم وجدير بالذكر ان من بين هؤلاء الاشخاص ثلاث محامين وانهى معهم التحقيق بالرغم من ان القانون ينص على عدم جواز السير بالاجراءات بحقهم الا بعد حضور مندوب عن نقابة المحامين . وبينما اصدر القاضى قراره بالموافقة على اخلاء سبيلهم بكفالة مقدارها خمسمائة دينار لكل منهم الا ان اجراءات اخلاء سبيلهم قد تعذرت .

وبخصوص سبب الامتناع عن تنفيذ الامر القضائى اجاب المسئولون فى السجن بان القاضى الذى اصدر قرارا بالافراج قد الغى قراره على الهاتف فى الساعة الخامسة من بعد الظهر .

وبينما طالبت هيئة الدفاع عن المتهمين باخلاء سبيلهم بموجب القرار الصادر من المحكمة استنادا الى ان النصوص القانونية لا تجيز الاحتفاظ بالموقوفين لمدة اكثر من المنصوص عليها بمذكرة التوقيف . وقد حاول مدير السجن فى اعقاب ذلك استصدار مذكرات توقيف جديدة من قاضى صلح الرمثا ، الا ان القاضى رفض اصدار مذكرات جديدة .

واستطردت المذكرة مشيرة الى انه بتاريخ ٢٣ /٥/ ١٩٩٠ اصدرت محكمة استئناف اربد قراراها بالغاء قرار محكمة صلح جزاء الرمثا القاضى بعدم اختصاصها وقضت باعادة القضية للاخيرة للنظر فيها ولكنها تركت فى الوقت ذاته امر الافراج عن الموقوفين لتقدير القاضى .

هذا ومن المعروف ان قضية الامتناع عن تنفيذ اوامر القضاء وتدخل الاجهزة الامنية بعمل السلطة القضائية واستمرار تقييد الحرية الشخصية لهؤلاء المتهمين دون سند قانونى هى امور تمثل انتهاكات تثير القلق تجاه احترام الحريات والحقوق القانونية المتعارف عليها .

هذا وقد أجرت المنظمة اتصالا بالجهات الأردنية المختصة أعربت فيه عن قلقها مما تضمنته الشكاوى الواردة من أنباء خاصة فيما يتعلق بإنتهاك الحق فى الحياة وما صاحب ذلك من اجراءات أسفرت عن حرمان آخرين من حقوقهم لمجرد تجمعهم السلمى للتعبير عن مشاعرهم وآرائهم .

والمنظمة اذ تتطلع لتلقى إيضاحا من السلطات الأردنية المختصة فى هذا الشأن ، فإنها تأمل أن يتم اجراء تحقيق فى حادث الوفاة المشار إليه أعلاه والتحقق من حقيقة وضعية المحتجزين القانونية .

اليمن :

انقطاع أنباء مدرس سودانى عن ذويه

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى تتعلق بإختفاء أحد المدرسين المعارين للعمل بإحدى المدارس الحكومية بصنعاء منذ سبتمبر ١٩٨٩ . وقد افادت الشكوى الواردة ان المواطن المعنى كان قد وفد لليمن وأوكل له تدريس مادتى الكيمياء والأحياء وقد استمر فى أداء عمله وواظب اثنائها على مراسلة ذويه خاصة زوجته . واضافت ان المواطن ويدعى محمد خير محمد احمد السودانى الجنسية قد انقطعت على نحو فجائى اية اخبار تتعلق به مما جعل ذويه يستشعرون قلقا بالغا بشأن حقيقة مصيره وطبيعة الظروف التى حالت دون الاتصال بأى من اقاربه أو اصدقائه . هذا وقد تضمنت الشكوى التماسا بتقديم العون لزوجته لمعرفة مصير زوجها والسماح لها بدخول البلاد لاجراء الاتصالات اللازمة بمقر عمله وإقامته لعلها تجد مايساعدها على التعرف على وضعيته . علما بأن الشكوى أفادت انه قد نمى لعلم زوجته انه كان مريضا وتم نقله منذ شهور لاحدى المستشفيات . وقد اضطرت الزوجة وهى سودانية الجنسية وتدعى نفيسة على محمد الى مغادرة موطنها فى الخرطوم والقدوم للقاهرة بغية تسهيل فرص اجراء الاتصالات اللازمة مع عدة جهات بما فى ذلك الإتصال بالسلطات اليمنية عبر المنظمة العربية لحقوق الانسان .

وقد رفضت السفارة اليمنية بالقاهرة عدة طلبات تقدمت بها السيدة نفيسة محمد على للحصول على تأشيرة دخول لليمن وجاء امتناع السفارة دونما ابداء اسباب . وكانت المذكورة قد أوضحت للمنظمة ان زوجها لايمارس أى عمل سياسى ولاينتمى لأى من الاحزاب أو القوى المعارضة . وازاء استفسار المنظمة على ماهية الأسباب التى قد تكون أدت لاختفائه وتسببت فيما يحيط وضعيته من غموض أكدت زوجته انه فى تقديرها الشخصى أنه من الصعوبة بمكان ان يكون مرد ذلك أى انشطة معارضة لزوجها أو التورط فى أى نشاطات مخالفة للقوانين .

وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها الشكوى السيد وزير داخلية جمهورية اليمن العربية كما خاطبت كل من السيد وزير التربية والتعليم والسيد السفير اليمنى بالقاهرة . وفى خطاباتها سالفة الذكر اعربت المنظمة عن تطلعها لتعاون الجهات المختصة فى مجال الكشف عن حقيقة مصير المذكور كما ناشدت السفارة اليمنية التكرم بمنح زوجة المختفى المذكور تأشيرة دخول للبلاد حتى يتسنى لها عمل الاتصالات اللازمة بغية الوقوف على حقيقة الأمر وازالة الغموض الذى يكتنف الموقف .

هذا ولازالت المنظمة تتابع الموقف آملة ان يحظى طلبها بإهتمام وعناية الهيئات المختصة .

ليبيا :

اعتقالات جديدة رغم تعهد القيادة الليبية باطلاق الحريات

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان عدة شكاوى تتضمن انباءا حول وقوع بعض الاعتقالات فى صفوف عدد من المواطنين قدرتها بعض الشكاوى الواردة بأنها قد طالت مئات من الأشخاص . واضافت تلك الشكاوى ان من بين هؤلاء المعتقلين عدد ممن كان قد سبق لهم الفرار خارج البلاد وانهم لم يقدموا على العودة لأرض الوطن الا فى ضوء التعهد المعلن للرئيس الليبى معمر القذافى حول كفالة الحريات العامة لجميع المواطنين على اختلاف توجهاتهم وميولهم السياسية والفكرية .

هذا وكانت الشكاوى الواردة قد أكدت على ان الأشخاص الذين ألقى القبض عليهم لم يتورطوا على أى نحو فى ارتكاب أية جرائم أو مخالفات للوائح والقوانين المعمول بها . كما اشارت الى ان عددا آخر من بين هؤلاء الأشخاص قد سبق اعتقاله فى أوقات سابقة وان جميع من شملتهم

اجراءات الاعتقال الأخيرة لم توجه اليهم تهم محددة كما لم تتم احالتهم للمحاكمة .

وأعربت الشكاوى عن تطلعها لصدور قانون عفو عام يتم بمقتضاه الافراج عن كافة سجناء الرأى والضمير وذلك بغض النظر عن طبيعة انتماءاتهم السياسية والايديولوجية .

وأوردت الشكاوى قائمة بأسماء ستة عشر سجينا من سجناء الرأى وهم على التوالى :

محمد مخلوف ، د. الصادق مخلوف ، النقيب محمد رضوان ، صلاح الهونى ، السيد سالم للوم ، السيد سالم بن غلبون ، السيد سعد عبد المولى ، السيد عبد الحميد عبد المولى ، جمعة عتيقة ، نور الدين الشريف ، صلاح الكوافى ، سامى البدرى ، فرج الاوجلى ، السيد فهيم ، السيد عمر البورى ، الطيار نجيب اطلوب .

وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها تلك الشكاوى السيد مسئول الأمن العام باللجان الشعبية العامة واشارت فى خطابها لقلقها مما اشارت اليه الشكاوى من أمور وناشدته ان تتمثل كافة المؤسسات ماجاء فى تعهد الرئيس الليبى معمر القذافى بشأن اطلاق الحريات العامة وكذلك ماجاء فى النداء الذى اعلنه سيادته بخصوص اطلاق سراح جميع الرهائن وسجناء الضمير فى العالم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك .

كما أعربت المنظمة عن مناشدتها فيما يتعلق بإصدار التوجيهات المناسبة للجهات المختصة للتحقق من وضعية من ألقى القبض عليهم فى الآونة الأخيرة بإيضاح ماهية وضعهم القانونى وطبيعة التهم الموجهة إليهم . مشيرة لتطلعها لأن يتم إعمال العدالة ورفع ووقف اى تعسف يكون قد لحق بحقوق أى من المعتقلين .

هذا ولازالت المنظمة تتطلع لتلقى ردا من الهيئات المختصة فى الجماهيرية الليبية يتضمن ايضاحات شافية على استفساراتها بشأن حقيقة مصير المعتقلين المشار إليهم اعلاه .

الصومال :

اعتقال عشرات الأشخاص

تعرب المنظمة العربية لحقوق الانسان عن قلقها البالغ ازاء الأنباء التى تلقتها بشأن حملة اعتقالات شملت العشرات ممن وصفوا بأنهم من معارضى الرئيس الصومالى محمد سياد برى .

ووفقا للتقارير الواردة للمنظمة فإن هذه الحملة التى بدأت فى النصف الأول من يونيو قد شملت نحو ٥٠ شخصا فضلا عن مائة آخرين تسعى أجهزة الامن إلى اعتقالهم .

وقد أكدت مصادر حكومية وقوع هذه الاعتقالات غير انها نفت ماتضمنته الانباء من انها قد شملت عددا من المسئولين الصوماليين السابقين ومن بينهم آدم عبد الله عثمان أول رئيس للصومال بعد الاستقلال ومختار حسين رئيس البرلمان الأسبق . وأشارت هذه المصادر الى ان الاعتقالات قد استهدفت بعض العناصر التى قامت بتوزيع منشورات تدعو المواطنين الى التمرد على الحكومة واستخدام العنف معها .

على ان التقارير التى تلقتها المنظمة تشير الى انتماء المعتقلين إلى مجموعة اطلقت على نفسها اسم « مجلس المصالحة والانقاذ الوطنى » وان اعتقالهم قد بدأ فى أعقاب اصدارهم لبيان طالبوا فيه بحكومة انتقالية لاستعادة حقوق الانسان والنظام فى البلاد . وهو الأمر الذى يدعو المنظمة الى الاعتقاد بأن اعتقال هؤلاء الاشخاص قد جاء بسبب آرائهم واستخدامهم لحقهم فى التعبير السلمى عن هذه الاراء الذى تكفله المواثيق الدولية لحقوق الانسان والتى انضمت اليها الصومال مؤخرا بتصديقها على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختيارى الملحق به ، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتدعو المنظمة السلطات الصومالية الى مراجعة الاجراءات التى اتخذت بحق هؤلاء الاشخاص وسرعة الافراج عنهم فى اطار ماتمليه التزاماتها الدولية بمواثيق حقوق الانسان وفى اطار ما اعربت عنه مؤخرا من إستعداد لتحسين أوضاع حقوق الانسان بالبلاد فى مواجهة الانتقادات الواسعة حول انتهاكات حقوق الانسان بالصومال .

****

(اليمن ــ بقية المنشور ص ١)

حديثا . فقد استأثر فيه بالضرورة الحزبان الحاكمان فى شطرى البلاد وأصبح تمثيل القوى الأخرى هامشيا .

واما الحكومة ، والتى تألفت من ٣٨ وزيرا مناصفه بين الشمال والجُنوب ، فقد استأثر فيها الحزبان الحاكمان بكل المقاعد ، وخلت من اى تمثيل للاحزاب الاخرى والمستقلين .

وتواجه هذه الامور قدرا من الانتقادات فى الاوساط السياسية اليمنية بالنظر للتطلعات الكبيرة التى يثيرها مشروع الوحدة ، بيد انها لم تؤثر على حماس القوى السياسية للنشاط وتعزيز وجودها . فهى تعقد اجتماعاتها ومؤتمراتها بشكل ملحوظ ، كما انها تعمل على دعم الوحدة متجاوزة ما اصابها فى التشكيلة الحكومية .

على ان حرية التعبير كانت اوفر حظا من التعددية السياسية . واستنادا على النص القانونى فى دستور دولة الوحدة ، والذى يؤكد على حرية التعبير بمختلف صورها ، فقد بدأت الصحافة الاجنبية والعربية تنتشر فى عدن وصنعاء دون عراقيل . ومن ناحية اخرى ظهرت ، ومن المقرر ان تظهر ، صحف جديدة حيث صدرت فى صنعاء صحيفة « المستقبل » بادارة جار الله عمر ، وصحيفة « الامل » بادارة سعيد الجناحى ، و « صوت الحقيقة » ويديرها خالد المتوكل . ومن المنتظر صدور صحيفة « الجماهير » وهى ذات اتجاه بعثى ، ويدرس الناصريون اصدار صحيفة « الوحدوى » ، كما يجرى الاعداد لاصدار صحيفة مستقلة باسم « الصباح » وأخرى نسائيه باسم « أروى » .

فرع المنظمة بالنمسا : يدير حوارا ساخنا مع مسئول سوفييتى
حول هجرة اليهود السوفييت لفلسطين المحتلة

منذ تفجرت قضية هجرة اليهود السوفييت والأوروبيين الشرقيين الى فلسطين المحتلة ، حرصت المنظمة على أن تدير حوارا واسعا حولها لما تحمله من تأثيرات خطيرة على حقوق الشعب الفلسطينى . ومن منطلق هذا الحرص اصدرت المنظمة بيانا أوضحت فيه موقفها من القضية برمتها وحرصت على نقل وجهات نظرها الى بعض المسئولين بالسفارة السوفيتية بالقاهرة . كما جاء انعقاد الجمعية العمومية للمنظمة ليضع هذه القضية فى صدارة مناقشات اعضائها ، كما بعثت المنظمة المصرية لحقوق الانسان (فرع المنظمة بمصر) برسالة الى الزعيم السوفيتى تطالب فيها بالعمل على وقف موجة الهجرة الجماعية لليهود السوفييت الى اسرائيل . وخاطبت الجمعية العربية لحقوق الانسان (فرع المنظمة بفرنسا) الأمين العام للحزب الشيوعى السوفيتى حول هذه القضية ودعت الى عقد ندوة بعنوان « هجرة اليهود السوفييت وحقوق الانسان الفلسطينى » .

وفى اطار من هذا الاهتمام نظم فرع المنظمة بالنمسا فى العاشر من مايو ١٩٩٠ مناقشة مفتوحة بشأن هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، واستضاف فيها البروفيسور اليكس فاسيليف الخبير السوفيتى فى الشئون العربية ونائب رئيس معهد أفريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية والمستشار السياسى بالبرلمان السوفيتى .

وقد حرص اليكس فاسيليف على التأكيد على ان الأفكار التى طرحها فى النقاش تأتى تعبيرا عن رؤيته الشخصية للقضية المطروحة للمناقشة وليست تعبيرا عن رؤية الحكومة السوفيتية واكد فى كلمته على عدد من الأمور من أهمها :

★ ان الاتحاد السوفيتى يمر بأزمة تدفع بالمواطنين على وجه العموم ــ وليس اليهود فقط ــ الى الهجرة . غير ان هجرة اليهود احتلت المقام الأول هذا العام بالنظر لما وصفه بالدعاية الصهيونية المركزة لدفع اليهود السوفييت للهجرة .

★ ان الاشكالية التى يواجهها الاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالهجرة اليهودية تنبع من خلال التناقض بين أمرين . المسار الديمقراطي في البلاد الذي من شأنه تثبيت حق الهجرة لأى مواطن . وان اسرائيل ليست مثل أي دولة اخرى حيث لا يوجد لها بعد الحدود المعترف بها دوليا . وعلى ذلك فإن الرأى العام السوفييتى يقف ضد هجرة أو توطين واستيطان المهاجرين السوفييت فى الأراضى المحتلة .

وقد اعرب المتحدث فى هذا الصدد عن اعتقاده بصعوبة حرمان جزء من المواطنين السوفييت من حقهم فى الهجرة وهو الحق الذى يتمتع به غيرهم من المواطنين . وانه على الرغم من تقديره لوجهة النظر لتى تطالب بالوقوف ضد استيطان المهاجرين السوفييت حتى على ارض اسرائيل « فلسطين ١٩٤٨ » باعتبار ان قضايا حق العودة واستعادة المكان مازالت مثارة الا انه من الصعوبة الوقوف امام العرف الدولى فى حق الدول المعترف بها فى ان تفتح أبوابها لاشخاص آخرين . وركز على ضرورة ان تتحرك الحكومة السوفيتية فى الأمم المتحدة وبالتشاور مع الولايات المتحدة الامريكية والحكومات العربية لبذل الجهود لمنع استيطان اليهود السوفييت على الأراضى المحتلة ، على الرغم مما اشار اليه من اعتياد اسرائيل على تجاهل الكثير من قرارات الأمم المتحدة .

وفى المقابل فقد طرح المشاركون من اعضاء المنظمة فى الحوار عددا من النقاط الهامة :

أولا : ان هجرة اليهود السوفييت تنعش وتنشط احلام الساسة الاسرائيليين فى اقامة اسرائيل الكبرى على الأرض العربية وطرد العرب من الأرض المحتلة وتدعم السياسة العدوانية لاسرائيل تجاه العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص ، وانه اذا كان الاتحاد السوفييتى لايستطيع منع اليهود كليا من الهجرة فانه مطالب على الأقل باتخاذ التدابير للتأكد من ان هذه الهجرة التى تتم تحت راية حقوق الانسان لايترتب عليها اساءة او انتهاك لحقوق الآخرين .

ثانيا : ان الموقف السوفييتى بالسماح لليهود السوفييت بالهجرة دون قيود ، يتعارض مع تمسك الاتحاد السوفييتى بمبدأين أساسيين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الأول هو مايتعلق بعدم جواز احتلال الأراضى بالقوة حيث يشكل تدفق المهاجرين اداة رئيسية لتثبيت الاحتلال القائم . اما الثانى فهو مايتعلق بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وهى الحقوق الغائبة فى ظل الاحتلال .

ثالثا : انه ينبغى على الاتحاد السوفييتى والدول الكبرى والمجتمع الدولى رفض الهجرة اليهودية التى يحكمها منطق التمييز الدينى الذى قامت عليه دولة اسرائيل وقانون عودتها العنصرى الذى يسمح لليهود بالقدوم والعيش فيما يحرم الفلسطينيين من حقهم فى العودة .

رابعا : فى ضوء هذه الاعتبارات فقد طرح المتحدثون عددا من الاقتراحات والتدابير والتوجهات التى ينبغى مطالبة الاتحاد السوفييتى بتبنيها فى اطار معالجة القضية :

١ ــ التشدد فى وقف الخطوط المباشرة التى ترغم اليهود السوفييت على التوجه فقط الى اسرائيل ودون غيرها .

٢ ــ يمكن للاتحاد السوفييتى بحكم طبيعة علاقاته الدولية ان يدخل قضية هجرة اليهود فى مساوماته . كأن يرهن بعض علاقاته مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية باستعدادهم لقبول المهاجرين اليهود الذين يرغب الكثير منهم فى التوجه الى هذه البلدان .

٣ ــ ينبغى ان يربط الاتحاد السوفييتى برامجه فى الهجرة من حيث الحجم والتوقيت بمكان التوطين النهائى .

٤ ــ اعطاء الفرصة لليهود السوفييت المهاجرين للعودة مرة أخرى الى الاتحاد السوفييتى اذا ما اكتشفوا عدم قدرتهم على العيش بالخارج ورغبوا فى العودة .

وفى تعقيبه على ماطرحه المتحدثون من آراء فقد اقر المسئول السوفييتى بأن مثل هذه الهجرة تشكل دعما للعدوانية وللتوسع فى اسرائيل ، بل ولفت أنظار الحاضرين الى ان اغلب اليهود السوفييت من المؤيدين للاتجاهات الأكثر تشددا وتطرفا داخل اسرائيل ولكنه اكد بأن هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ليست محكومة بالعواطف الدينية أو الوطنية وإنما هى نتاج الرغبة فى الهجرة الى بلاد أخرى وعندما لاتسمح هذه البلاد باستقبالهم فانهم يذهبون الى اسرائيل . وحول التصورات التى طرحها المتحدثون لتفادى أو تقليل الاثار الناجمة عن هذه الهجرة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى ، فقد اشار المسئول السوفييتى الى السمة العاطفية للأفكار المطروحة حول امكانية ربط الهجرة باتفاقيات أو مساومات موضحا ان قضايا الشرق الأوسط تشكل حيزا محدودا فى المفاوضات بين الدولتين العظميين .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب يطالب بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى

طالب اتحاد المحامين العرب الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة فى مواجهة الجرائم التى ترتكبها سلطات الاحتلال ، كما طالب جميع الهيئات القانونية فى العالم بالعمل على إطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين فى معسكرات الاعتقال الإسرائيلية . جاء ذلك فى إطار التوصيات والقرارات المنبثقة عن اجتماعات المكتب الدائم للاتحاد فى دورته الأولى لعام ١٩٩٠ والتى عقدت بالجزائر خلال الفترة من ١٧ — ١٩٩٠/٥/٢٠ .

وقد دعا المكتب الدائم الاتحاد السوفيتى الى وقف نقل اليهود السوفييت الى فلسطين ، وأدان قرار الكونجرس الأمريكى باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل كما أعرب عن رفضه وإدانته للمحاولات الأمريكية الرامية لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

كما أعرب المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب عن تقديره لموافقة السلطات الأردنية على إنشاء فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن ، ودعا الحكومات العربية الى اتخاذ مواقف مماثلة تجاه فروع المنظمة وجمعيات حقوق الإنسان التى لم تحظ بعد بتراخيص قانونية لمزاولة نشاطها .

كما استنكر المكتب الدائم للاتحاد ممارسات السلطات السودانية وخاصة مايتعلق بوقائع الإعدام التى شهدها السودان من خلال محاكمات صورية ، والاعتقالات العشوائية دون محاكمة للعديد من القادة السياسيين والنقابيين وتعرض الكثير منهم للتعذيب الذى قد يصل الى حد الموت ، واحتجازهم فى ظروف بالغة القسوة . وقد طالب المكتب الدائم الأمانة العامة لاتحاد المحامين بتنظيم حملة عالمية من أجل الإفراج الفورى عن المحامين السودانيين المعتقلين ومن بينهم أمين مكى مدنى عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

ندوة الحقوق النقابية فى الوطن العربى

على هامش اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين ، نظم مركز البحوث والدراسات القانونية بالاتحاد بالتعاون مع المركز الدولى للدفاع عن الحقوق النقابية ندوة علمية حول الحقوق النقابية فى الوطن العربى نوقش خلالها خمسة اوراق تناولت بالدراسة الحقوق والحريات النقابية وبشكل خاص الحق فى التنظيم والحق فى الاضراب فى الوطن العربى فى ضوء المعايير الدولية ورصد الانتهاكات البارزة لهذه الحقوق فى عدد من البلدان العربية وقد انتهت الندوة الى عدد من التوصيات والمقترحات من اهمها ضرورة توفير الحماية التشريعية للحقوق والحريات النقابية فى ضوء المعايير الدولية ، ووقف كافة المضايقات التى يتعرض لها العمل بسبب ممارستهم لحقوقهم النقابية ، والتأكيد على الدور الحيوى الذى يمكن ان تلعبه المنظمات غير الحكومية فى توعية العاملين باهمية ممارسة حقوقهم النقابية .

الجمعية المغربية لحقوق الانسان توضح أسباب عدم مشاركتها فى المجلس الاستشارى لحقوق الانسان

اعلنت الجمعية المغربية لحقوق الانسان فيما يتعلق بموقفها من المجلس الاستشارى لحقوق الانسان الذى اعلنت السلطات تشكيله فى مايو الماضى أنها قد تلقت فى أبريل الماضى دعوة من قبل مستشار العاهل المغربى للاشتراك بممثل عنها فى المجلس ، وان الجمعيه بعد تدارسها لهذه الدعوة ، اعربت عن استعدادها لتقديم ارائها فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان لجميع الجهات دون التقيد باطار محدد ، واكدت على ان تعزيز سمعة البلاد فى مجال حقوق الانسان يتطلب بقاء الجمعيات الحقوقية الانسانية مستقلة عن الاطر الرسمية . وانسجاما مع ذلك فإن الجمعية قد قررت استمرارها فى العمل للدفاع عن حقوق الانسان خارج اى اطار رسمى . ويذكر ان المنظمة العربية لحقوق الانسان قد اشارت فى نشرتها السابقة إلى خلو تشكيل المجلس الاستشارى من ممثل للجمعية المغربية بينما ضم التشكيل ممثل عن كل من المنظمة المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية لحقوق الانسان .

وقد جاء هذا التفسير من قبل الجمعيه المغربية من خلال البيان الذى أصدرته لجنتها الادارية بمناسبه دورة اجتماعاتها السابعة فى ٢ يونيو / حزيران ١٩٩٠ .

المنظمة المغربية لحقوق الانسان تطالب السلطات بالتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

جددت المنظمة المغربية لحقوق الانسان مطالبة السلطات المغربية بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة كل اشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ الاجراءات التى تكفل مواءمة القانون المغربى واحكام هذه الاتفاقية ، وطالبت فى هذا الصدد بمراجعة قانون الاحوال الشخصية من خلال حوار واسع تشارك فيه كافة الفعاليات المعنية بحقوق المرأة . كما قررت المنظمة المغربية ادراج موضوع حقوق المرأة كنقطة رئيسية فى جدول اعمال الدورة المقبلة لمجلسها الوطنى .

جاء ذلك فى اطار البيان الصادر عن المكتب الوطنى للمنظمة المغربية فى ١٨ مايو / آيار ١٩٩٠ والذى اشار فيه الى بعض الممارسات والمواقف التى تستهدف النيل من الحقوق المكتسبة للمرأة وبخاصة فيما يتعلق بالاصرار على اقصاء المرأة المغربية من مراكز صنع القرار وتغييبها عن عدد من المؤسسات الدستورية ، وماعكسته تصريحات منسوبة الى وزير الاوقاف المغربى تؤكد عدم صلاحية المرأة للمناصب القيادية وهو الامر الذى اعتبره بيان المنظمة المغربية مسا خطيرا بالحقوق المقررة دستوريا بشأن المساواة امام القانون وفى الحقوق السياسية وتولى الوظائف العمومية فضلا عن اخلاله بمقتضيات الاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل المغرب .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.